**3- التحول الديمقراطي وتحديات النظام السياسي:**

سلف الحديث أن التحول السياسي في العديد من الحالات الأفريقية اتخذ صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية ) غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة على نحو ما تشهد خبرة العديد من الانظمة الافريقية كنيجيريا والسودان وغيرهما .

 أن طبيعة التحول في جنوب أفريقيا تفردت بملمح خاص يميزها عن تلك نماذج التي شهدتها بلدان افريقية اخرى ، هو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا على النمط الليبرالي الغربي ، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملونين والهنود بمقتضى الدستور فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب أفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب فئات أخرى ( السود أساسا ) الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفية الاستعمار ، والانتقال إلى الديمقراطية .

**♥ اسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا :**

 ميزت الدراسات التي تناولت موضع التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية والأسباب الخارجية ، وسوف يتم التمييز بين المجموعتين من الأسباب ، مع بيان الأسباب الفاعلة في هذا الصدد وهي :

**اولا / الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا**

يمكن إجمال أهم الأسباب الداخلية للتحول في جمهورية جنوب أفريقيا في :

**- فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية** .

شهد تاريخ جنوب أفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحيلولة دون وصول السود إلي سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب أفريقيا ، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلي البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر ، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام 1910 كان من أبرزها قانون الأراضي لعام 1913 الذي سلب الأفارقة نحو 87 % من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام 1923 الذي حظر على الأفارقة الوجود في مناطق بعينها وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسفر عن ظهور أحياء فقيرة ومكتظة بالسود وقانون الحواجز العرقية لعام 1926 الذي حظر على الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة وغيرها من القوانين ، ويشير الواقع إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي بدلالة شواهد أساسية أبرزها تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالا متفاوتة الحدة ( مظاهرات ، أضرابات ، مقاطعة اقتصادية ، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود ، مقاطعة المدارس ، عدم دفع الضرائب ، العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرج .

**- تصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود** .

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الاختلال الديموغرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الآخرين ، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتوستانات\* إلى المناطق الحضرية ، في ذات الوقت رفض الكثيرون من السود فكرة النقل الجبري إلى البانتوستانات ، رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث

**- قوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا وتعدد روافده.**

 زخرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري ، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية ، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة ، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها ،الأمر الذي وفر قاعدة وارضية ملائمة للتجنيد السياسي ، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري ، وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني .

**- التقارب المصلحي والواقعي بين القوى الرئيسة الفاعلة في جنوب أفريقيا .**

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع فعلى صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الافريكانرز التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معا من أقامه قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا ، وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأسماليين في الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة العريضة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى 25% وبالتالي مطالبتهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف ، ومطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة

**ثانيا/ الأسباب النابعة من البيئة الخارجية**

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تحولات جوهرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع الدولية، ويمكن تقسيم الأسباب الخارجية إلى نوعين هما: الأسباب الدولية والأسباب الإقليمية

أ. الأسباب الدولية

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن عام 1985 في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا ، وإن أخفقت مساعي توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو ، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات ،كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي- بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية – بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع ، وإذا كانت العوامل سالفة البيان في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي ، فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك، ما مثل عوامل دفع باتجاه التحول الديمقراطي.

ب. الأسباب الإقليمية

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا ، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، خاصة مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني على نحو كبد تلك الدول أعباء اقتصادية بالغة ، ودفع ببعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق 1984 ، أنجولا 1989) ، استهدفت تضييق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها ،ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا الذي أدى تسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا وبالتالي طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقيا

**♥ مراحل التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا**

مرت عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا بعدة مراحل يمكن إيجازها في أربع مراحل أساسية:

**أولاً- مرحلة استكشاف النوايا والإعداد للمفاوضات**

تؤرخ الدراسات لهذه المرحلة بمنتصف الثمانينيات من القرن العشرين باعتبارها الإرهاصات الأولية للتحول الديمقراطي حيث شهدت هذه المرحلة وتحت ضغط الأسباب الداخلية سالفة الذكر إقدام النظام العنصري على طرح عدة مبادرات جوهرها قبول الحزب الوطني بضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم على أساس ” أمه واحدة ” داخل جنوب أفريقيا غير المجزأة ، الأمر الذي يعني في جانب منه تخلي النظام عن المفهوم العنصري كمحدد دستوري للبلاد ، وإن ظل متمسكاً بضرورة مراعاة ” حقوق الجماعات ” و ” الاقليات ” في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة.

**ثانياً – مرحلة المباحثات الثنائية وبناء الثقة**

تمثل هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة وتتقاطع معها زمنياً ، حيث عقدت لقاءات ومباحثات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي استهدفت في مجملها الاتفاق على إجراءات معالجة بعض القضايا الشائكة في العلاقة بين الطرفين وتمثلت أهم تلك القضايا في الإفراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار والخارج وعودتهم إلى البلاد الأمر الذي كان مثار خلاف بين الحكومة والمؤتمر الوطني سواء فيما يتعلق بإعادة المعتقلين واللاجئين أو في مستقبلهم كمواطنين في البلاد وتكاليف عودتهم من الخارج.

**ثالثاً – مرحلة التفاوض على آليات المرحلة الانتقالية**

تبدأ هذه المرحلة رسمياً بمفاوضات ” كوديسا ” الأولى في ديسمبر 1991 وقد شهدت هذه المفاوضات التي شارك فيها 19 حزباً يمثلون مختلف التوجهات السياسية والأصول الاجتماعية في جنوب أفريقيا ، خلافات حادة بشأن الآليات الواجب اتباعها خلال المرحلة الانتقالية بل وحول سبل الوصول إلى تلك المرحلة الانتقالية أي حول الإجراءات اللازمة لضمان بلوغ هذه المرحلة الانتقالية

ورغم تعدد القوى والرؤى السياسية بشأن الآليات إلا أن رؤية كل من الحزب الوطني الحاكم من ناحية في مواجهة رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي من الناحية الأخرى كان لهما الأثر البالغ في صياغة آليات ومؤسسات المرحلة الانتقالية ، وإن لم ينف أهمية رؤى وتصورات الجماعات والقوى السياسية الأخرى اليمينية (الافريكانر من اليمين الأبيض – وحزب الحرية انكاثا) واليسارية كالحزب الشيوعي وجماعات الوعي الأسود ، التي مثلت الأطر الحدية لرؤى كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي.

**فرؤية المؤتمر الوطني الأفريقي** لآليات المرحلة الانتقالية تأثرت بالتغيرات التي طرأت على التصور الاستراتيجي لقادة المؤتمر ، فقد آمن قادة المؤتمر الوطني لأمد طويل بأنه لا سبيل إلى أحداث التحول إلا من خلال القضاء التام على النظام العنصري باعتباره شكل من أشكال الاستعمار

أي ان جوهر هذه الرؤية يقوم على عدم اعتراف المؤتمر الوطني بشرعية النظام العنصري القائم ومؤسساته ، وبالتالي عدم مشروعية إشراف هذه المؤسسات على مباشرة آليات المرحلة الانتقالية وإقرارها ، **اما رؤية الحزب الوطني** للتحول وآلياته فانطلقت من فكرة التحول المحكوم من أعلى ، التي تقوم على مبادرة النظام الحاكم بإدخال تغييرات سياسية محددة ومحكومة من خلاله ودفع الخصوم إلى الاقتناع بعدم جدوى السعي لإسقاط النظام أو إجباره على الانتحار السياسي والاختفاء كلية من الساحة ، وإقناع تلك القوى المعارضة بالعمل من خلال الحدود المفروضة من جانب النظام الحاكم. على نحو يسفر في غايته النهائية عن إضفاء الشرعية على النظام القائم باعتباره هو المسئول عن النظام ” الديمقراطي الوليد ” ، **اما رؤية الأحزاب السياسية الأخرى** تجاه التحول وآلياته فقد انقسمت إلى رؤيتين أساسيتين الأولى تأخذ بالانتخابات وتشكيل جمعية وطنية، ومثلتها قوى التحرر الوطني بالأساس ، والثانية ترى ضرورة إجراء مباحثات متعددة الأحزاب تمثل فيها كافة القوى السياسية قبل الحديث عن الانتخابات وهو ما مثله موقف اليمين الأبيض وحزب الحرية انكاثا

**رابعا: مرحلة وضع الدستور المؤقت والملامح العامة له**

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر تفاهم مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي في فبراير 1993 ، بشأن الملامح الأساسية لدستور البلاد إلى سرعة التوصل إلى صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة ، والأحزاب لم تخرج في جوهرها عن البنود الرئيسية لاتفاق الفاعلين الرئيسيين وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً وفي مقدمتها حزب الحرية ” انكاثا ” ، وجبهة اليمين الأبيض

 **♥ تحديات التجربة الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي**

رغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا ، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول إلي مرحلة الترسيخ والتدعيم منذ عام 1999 وإجراء الانتخابات بصورة دورية ومنظمة ، الا ان الواقع يشير إلى أن مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام الجديد على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات تتعلق في مجملها بالواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته ، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

**أولاً : الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الثروة**

حيث تشير البيانات إلى استمرار واقع التفاوت في الدخول ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتدني مستوي معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة بغيرهم من الجماعات لاسيما البيض ، مع تركز الثروة في يد الجماعة البيضاء وتمثل قضية ملكية الأرض واحدة من أخطر محاور الصراع السياسي في جنوب أفريقيا التي تلقي بظلالها ( من خلال كيفية التعامل معها) على مستقبل التجربة الديمقراطية حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون تعويض أو مقابل باعتبار أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا ثمنا مقابل الحصول عليها ، وتواجه الحكومة الجديدة مشكلة اخرى هي الإسكان، حيث أن أكثر من خمس السود ما زالوا يعيشون في الأكواخ وأكثر من نصف مساكن السود غير مزودة بالكهرباء والماء رغم ما حققته حكومة المؤتمر الوطني من إنجازات في هذا المجال الا ان ما زال أمامها الكثير لتحقيقه.

كما تواجه الحكومة مشكلة كبيرة أخرى هي مشكلة البطالة فعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تعتبر بلداً غنياً وذات اقتصاد هو الأقوى على صعيد القارة الأفريقية ، بل وأقوى من اقتصاد معظم دول عالم الجنوب، فإن البطالة فيها تقدر حالياً بما لا يقل عن 40% من القوى العاملة وهو امر خطير

**ثانيا : ارتفاع معدلات العنف والجريمة**

يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب أفريقيا أحد الآثار الجانبية لعملية التحول

 أو أحد ملامح الأمراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية القائمة في مجتمع جنوب أفريقيا ألا أن ارتفاع معدلات العنف والجريمة تمثل بذاتها تحديا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها على قدرات النظام وإمكاناته بفعل تأثير هذا العنف على أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل علاقة تساندية دائرية بين هذه الأبعاد، وتصاعد حدة العنف في البلاد قد أثر سلبا على القدرات الاقتصادية للنظام من خلال اتجاهين أساسيين هما هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد وهروب بعض الاستثمارات من الداخل من ناحية وأحجام وضعف تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد من ناحية أخرى الأمر الذي يزيد بدورة من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ، ويزيد من الضغوط الدافعة نحو سياسات إصلاحية تدخليه من جانب الدولة على حساب الصيغة الليبرالية الرأسمالية ، واليوم توصف جنوب افريقيا بأنها إحدى البلدان ذات أعلى معدلات الجريمة في العالم ففي عام 1996 قدر المعدل السنوي لعدد القتلى بنحو 55 قتيلاً لكل مائة ألف نسمة وهي نسبة عالية بالمقارنة مع دول اخرى فضلا عن ذلك هناك مؤشرات عن **ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة** في جنوب افريقيا اذ يفيد تقرير صادر في أوائل عام 1998 عن مركز موارد المعلومات للشرطة الأفريقية أن هناك نحو 192 نقابة إجرامية منظمة تضم وتقترف سلسلة من العمليات بدءاً من السطو على البنوك والمنازل ، مروراً بتهريب الأسلحة والجواهر والمعادن الثمينة والسيارات جيئة وذهاباً بين دول المنطقة ، وانتهاء بغسيل الأموال وتجارة المخدرات.

**ثالثا : قضية الفساد**

تشير البيانات واستطلاعات الرأي إلى تزايد شعور الجماعات على اختلافها في جنوب أفريقيا ، بانتشار الفساد في ظل التحول السياسي الجديد اذ اشارت إحدى الدراسات إلى أنه في عام 1998 أعرب 25% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة لا تقل فسادا عن سابقتها العنصرية ، وأعرب 41% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة أكثر فسادا ،الأكثر من ذلك أن 56% من المبحوثين أعربوا عن اهتمام المسئولين الحكوميين بمصالحهم الشخصية ، وأعرب 50% من المبحوثين في دراسة أخرى أجريت عام 1997 م عن اعتقادهم أن معظم المسئولين الحكوميين فاسدون، وتلقي قضية الفساد بظلالها علي مستقبل النظام السياسي من زاويتين أساسيتين أولهما ما تؤدي إليه من هدر للقدرات وإضاعة للمصالح العامة لحساب مصالح شخصية ، أما الزاوية الثانية والأهم فهي أثر الفساد علي شرعية النظام الحاكم والمسئولين وأثر ذلك على التزام الأفراد والمواطنين وانصياعهم لقرارات النظام وسياساته .

 **رابعا/ مشكلة مرض الإيدز**

 إن مرض الإيدز ينتشر في القارة الأفريقية على نحو لا مثيل له في أنحاء العالم الأخرى ، حيث يقدر أن نحو 83% من الإصابات بمرض الإيدز تحدث في القارة الأفريقية ،وتشير التقديرات إلى وجود نحو 1500 إصابة جديدة يومياً الأمر الذي يعني إصابة نحو 540 ألف شخص سنوياً بهذا لمرض الفتاك ، وفي خطابه بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الإيدز في كانون الأول 1994 اعترف رئيس جمهورية أفريقيا ، نيلسون مانديلا بوجود نحو ثلاثة ملايين شخص مصابين بالإيدز في جنوب أفريقيا وحدها وهو امر يهدد مستقبل البلاد بأكمله .

  \*وهي مناطق في جنوب أفريقيا التي يشكل بها السود الأغلبية السُكانية في كل من جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن) واسم بانتوستان هو من بانتو أي الأشخاص الذين يتحدثون لغات البانتو و ستان معناها أرض باللغة الفارسية وبلغات إيرانية أُخرى.